

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/AC.96/832  
23 August 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج  
المفوض السامي  
الدورة الخامسة والأربعون

تقرير عن عملية الشراكة في العمل

١- طلبت اللجنة التنفيذية إلى المفوض السامي، في دورتها الرابعة والأربعين، أن يواصل اطلاعها على النحو المناسب على إجراءات المتابعة لعملية الشراكة في العمل. وهذا التقرير يكمّل مذكرة المعلومات المتعلقة بعملية الشراكة في العمل التي تم تقديمها إلى الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته اللجنة التنفيذية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي بشأن الشراكة في العمل الذي عُقد في أوغلو في الفترة من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٢- وقد كان عقد مؤتمر أوغلو تتويجا لستة مؤتمرات إقليمية عُقدت في كراكاس وكاتماندو وتونس وبنكوك وأديس أبابا وبودابست على مدى السنوات الماضية. وقد اعتمد المؤتمر إعلانا وخطة عمل يتضمنان ١٢٤ اقتراحا من أجل تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية وعملية الشراكة في العمل. وتشكل خطة العمل هذه الأساس لجدول أعمال إنساني مشترك بين عملية الشراكة في العمل والمنظمات غير الحكومية من أجل مواجهة التحديات الهائلة فيما يتعلق باللاجئين على نطاق العالم في السنوات القادمة. كما تضمن الإعلان تأييدا كاملا للمقترحات الواردة في تقرير كل مؤتمر من المؤتمرات الإقليمية.

٣- وقد أُتيحت نسخة من الإعلان وخطة العمل إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها غير الرسمي الذي عُقد في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ فضلا عن الخطاب الرئيسي للمفوضة السامية أمام المؤتمر العالمي الذي عُقد في أوغلو. وفي هذا الخطاب، أعربت المفوضة السامية عن التزام المفوضية - رهنا بتوفر الموارد - بتنفيذ مجموعة متنوعة من المقترحات التي تتراوح بين عملية إعادة الهيكلة في مقر المفوضية، والتدريب وبناء القدرات لصالح المنظمات غير الحكومية المحلية، وبين عملية تقييم أُجريت على مدى الشهور الثلاثة الماضية فيما يتعلق بالتدابير المعتمدة لضمان متابعة وتنفيذ مختلف المقترحات.

٤- وقد أُجريت منذ انعقاد مؤتمر أوصلو عملية مشاورات مكثفة داخل المفوضية وكذلك بين ممثلي المنظمات غير الحكومية والمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، سيقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة التنفيذية سلسلة من التقارير تستند إلى استعراض أولي للتوصيات الواردة في خطة العمل، وهو استعراض أجرته مراكز التنسيق بين المنظمات غير الحكومية التي عينتها هذه المنظمات التي كانت ممثلة في مؤتمر أوصلو.

٥- وفي سياق هذه العملية، قامت مراكز التنسيق بين المنظمات غير الحكومية وعملية الشراكة في العمل في أمريكا الوسطى وكندا وجنوب آسيا وأفريقيا الجنوبية والغربية بتسهيل المناقشات بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في الميدان، بغية تحديد مجموعة من الأهداف تستند إلى خطة العمل. وقد أرسلت مراكز التنسيق هذه توصياتها الأولية إلى المجلس الدولي للوكالات الطوعية، وستشكل هذه التوصيات الأساس للتقارير التي ستقدم في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويعمل المجلس الدولي للوكالات الطوعية بنشاط على التماس الأموال للمساعدة في تنفيذ مقترحات المنظمات غير الحكومية.

٦- وتقدم الفقرات التالية ملخصاً للخطوات الأولية التي اتخذتها المفوضية لترجمة بعض المقترحات الرئيسية الواردة في خطة العمل إلى إجراءات متابعة ملموسة وتدابير تُتخذ من أجل تنفيذها.

٧- وقد أُنجزت عملية إعادة الهيكلة المؤسسية في المقر وفي الميدان بهدف توفير تعاون وتنسيق أكثر فعالية مع المنظمات غير الحكومية. ويوجد مقر موظفي قسم المنظمات غير الحكومية الآن في مكتب مدير العلاقات الخارجية. ويضطلع رئيس هذا القسم بالنيابة الآن بوظيفة المنسق للمنظمات غير الحكومية ضمن شعبة العلاقات الخارجية وهو مسؤول أمام مدير الشعبة مباشرة. وهناك مركز تنسيق تم تعيينه، على مستوى كبار المسؤولين، في المكتب الإقليمي لأغراض الاتصال بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بجميع المسائل التنفيذية في كل منطقة. وبالإضافة إلى ذلك، قام كل مكتب بتعيين مراكز تنسيق إقليمية أو دون إقليمية لأغراض الاتصال بالمنظمات غير الحكومية الشريكة فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بمتابعة وتنفيذ عملية الشراكة في العمل.

٨- وقد تم عقد جلسات اطلاع واجتماعات متابعة بين مراكز التنسيق التابعة للمفوضية في الميدان والمنظمات غير الحكومية الوطنية فيما يتصل بالدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الأنشطة التنفيذية. وتندرج هذه الاجتماعات في إطار التزام المفوضية بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية على نحو أوثق وأكثر انتظاماً، ولا سيما على المستوى المحلي، وبإشراك هذه المنظمات قدر الإمكان في صياغة البرامج في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك مجالات الاستجابة لحالات الطوارئ والعودة إلى الوطن والحماية والمشردين داخلياً.

٩- وفي أيار/مايو ١٩٩٤، تم إعداد مشروع دليل لإدارة البرامج والمشاريع لصالح الشركاء التنفيذيين للمفوضية وُزِعَ على نحو ٢٥ شبكة من شبكات المنظمات غير الحكومية والشركاء التنفيذيين لمناقشته وإبداء آرائهم. ويؤمل أن يؤدي هذا الدليل إلى إرساء الأسس لزيادة الشفافية والتنسيق بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في صياغة البرامج والاستراتيجيات. وهو يرمي إلى تسهيل زيادة معرفة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات المحلية منها، بالإجراءات الإدارية والبرنامجية والإجراءات المتعلقة بالميزانية والتي يتعين مراعاتها في تنفيذ المشاريع الممولة من قبل المفوضية. ولم يرد حتى الآن سوى

عدد قليل جدا من الردود. ومن المتوقع أن تنجز بحلول نهاية هذه السنة صيغة نهائية لهذا الدليل بما في ذلك مساهمات المنظمات غير الحكومية فيه.

١٠- إن تكاثر الأزمات وتعدد عمليات الوقاية والحلول قد أفضيا إلى تعميق إدراك المفوضية للحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للتأهب لحالات الطوارئ ومواجهة الأزمات الإنسانية المحتملة أو القائمة. وقد شددت عملية الشراكة في العمل على أن أنشطة التدريب وبناء القدرات لصالح المنظمات غير الحكومية المحلية تشكل عاملا حاسما بالنسبة لتعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية والحيولة دون تكررها. كما أبرزت أهمية ربط استراتيجيات التدريب بعملية بناء القدرات لصالح المنظمات غير الحكومية المحلية بغية تيسير مشاركتها بكفاءة في مجالات الحماية والمساعدة وإدارة الأنشطة الإنسانية المشتركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية وزيادة الفوائد الناشئة عن التدريب إلى الحد الأمثل.

١١- ووجه المشاركون في عملية الشراكة في العمل نداء قويا من أجل زيادة التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في تنظيم حلقات تدريبية بشأن المسائل المتصلة بعمليات الاستجابة والتأهب في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين. وتعكف المفوضية حاليا على عقد حلقات عمل تدريبية بشأن إدارة حالات الطوارئ على أساس إقليمي. ويجري إيلاء الأولوية للمناطق المعرضة للطوارئ والمناطق التي لم تتح لها بعد فرصة الاستفادة من هذا التدريب. وهذه الحلقات التدريبية ليست موجهة إلى موظفي المفوضية فحسب بل أيضا إلى نظرائهم من الموظفين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في هذه المناطق. ومنذ عام ١٩٩١، تزايدت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحلقات التدريبية بشأن حالات الطوارئ لتصل إلى ثلاثة أمثالها. ومع استمرار هذا الاتجاه، يلزم توفير موارد بشرية ومالية إضافية من أجل الاضطلاع ببرامج تدريبية قصيرة الأجل قبل حالات الطوارئ وكذلك خلالها من أجل تعزيز قدرة الوكالات المحلية على الاستجابة.

١٢- إن جميع الأنشطة التدريبية فيما يتعلق بالمواضيع الأساسية مثل الحماية وإدارة البرامج وإدارة حالات الطوارئ والعودة الطوعية إلى الوطن والتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية قد اشتملت بصورة تقليدية على مشاركين من المفوضية والمنظمات غير الحكومية معا. وخلال عام ١٩٩٤، حضر البرامج التدريبية للمفوضية أكثر من ١٠٠٠ موظف من موظفي المنظمات غير الحكومية ومن المتوقع أن يكون ما يزيد عن ٢٠٠٠ موظف قد استفادوا من هذا النوع من التدريب بحلول نهاية عام ١٩٩٤. ووفقا لتوصيات عملية الشراكة في العمل، ستوضع ميزانية أنشطة التدريب على إدارة البرامج، وبعض أنواع الأنشطة التدريبية الأخرى التي تضطلع بها المكاتب في الميدان لصالح موظفين غير تابعين للمفوضية، وبرامج التدريب في مجال الحماية وسيتم تنفيذ هذه الأنشطة في إطار المشاريع التنفيذية وفقا للأولويات المحددة في خطط المفوضية للعمليات القطرية.

١٣- وفيما يتعلق بالدورات التدريبية في مجال إدارة البرامج لصالح الشركاء التنفيذيين للمفوضية، طُلب إلى المكاتب في الميدان أن تدمج مثل هذه الأنشطة التدريبية في خططها الخاصة بالعمليات القطرية فضلا عن إدراجها في عروض المشاريع الأولية المنقحة لعام ١٩٩٥.

١٤- كما طُلب إلى المكاتب في الميدان أن تجري عملية تقييم للاحتياجات التدريبية وأن تدرج في عروضها الخاصة بالمشاريع، حسب مقتضى الحال، مقترحات لتدريب الموظفين غير التابعين للمفوضية في

مجالات مثل العودة الطوعية إلى الوطن، والتسجيل، وإعادة التوطين، والخدمات الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، والتغذية وعلم الأوبئة والمعونة الغذائية والخدمات اللوجستية.

١٥- وفي مجال التدريب المتعلق بالحماية بصفة خاصة، حثت المفوضية جميع المكاتب الميدانية على زيادة التشديد على إشراك الشركاء التنفيذيين للمفوضية في مثل هذه الأنشطة كمستفيدين وكمشاركين. وستقوم المفوضية بتعزيز قدرة موظفيها الميدانيين على المستويات المحلية والإقليمية، لتنظيم دورات تدريبية في مجالات حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني الدولي، من خلال إعداد المواد التدريبية والبرامج التدريبية الخاصة للمدربين. إلا أنه يلزم هنا أيضاً توفير موارد بشرية ومالية إضافية من أجل استحداث و/أو تعزيز وظائف منسقي التدريب في مجال الحماية بالنسبة لجميع المناطق.

١٦- وتوجه استراتيجيات التدريب الحالية نحو تحسين المهارات والكفاءات التقنية للمنظمات غير الحكومية في التعامل مع عمليات وأنشطة محددة. كما أن هذه الاستراتيجيات يجب أن تساعد في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية الشريكة للمفوضية، ولا سيما المنظمات المحلية منها. وتشدد توصيات عملية الشراكة في العمل على المستويات الإقليمية والعالمية على الحاجة إلى قيام المفوضية بالمساعدة في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية من أجل تسهيل زيادة مشاركتها في استنباط وتنفيذ برامج إعادة الدمج وإعادة التأهيل والتنمية. وثمة حاجة إلى سد الفجوة بين المساعدة الفوتية الأولية وإعادة الدمج الكامل والفجوة بين انتهاء المشاركة النشطة للمفوضية ووضع برامج إنمائية على نحو مكتمل من أجل دمج اللاجئين في المجتمعات المحلية. وثمة عامل أساسي لسد هذه الفجوات يتمثل في تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على الاستجابة للاحتياجات الطارئة وربط برامجها ببرامج نظرائها من منظمات التنمية الوطنية. وهذه المشاركة للمنظمات غير الحكومية في مثل هذه البرامج المستمرة تتطلب الاضطلاع بعملية بناء للقدرات على نطاق واسع، وهي مهمة تتطلب بدورها وجود جهات فاعلة أخرى لتكملة الجهود التي تبذلها المفوضية.

١٧- إن ما تتميز به المنظمات غير الحكومية المحلية من مرونة وقدرة على التعبئة السريعة فضلاً عن قدرة الوصول إلى مناطق يتعذر على المنظمات الدولية الوصول إليها أحياناً، والجذور الراسخة لهذه المنظمات في المجتمع المحلي هي أمور تجعل منها شريكة هامة بصفة خاصة سواء فيما يتعلق بعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ أو فيما يتعلق بأنشطة إعادة الدمج وإعادة التوطين. وقد اتصلت المفوضية بمؤسسات مالية وإنمائية دولية، مثل البنك الدولي، ملاحظة أن بإمكان هذه المنظمات أن تفعل الكثير في المساعدة على الحيلولة دون حدوث تدفقات من اللاجئين وذلك من خلال معالجة بعض الأسباب الرئيسية لهذه التدفقات عن طريق العمل مثلاً على بناء قدرات المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المحلية. وفي الأشهر القادمة، ومن قبيل المتابعة لعمليات التقييم المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية في الميدان وعملية الاستعراض في المقر، ستتصل المفوضية بالبنك الدولي وغيره من المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية من أجل توفير التمويل لأنشطة بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المحلية.

١٨- إن مبادرات التدريب وبناء القدرات هذه تعتمد على الأولويات الحالية والمقبلة وعلى مدى توافر الأموال، وسوف تظل تخضع للقيود القائمة فيما يتعلق بالميزانية وتعيين الموظفين. والمفوضية تتطلع إلى زيادة مشاركة سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في هذا المجال، ولا سيما في

توفير الموارد البشرية والمالية وتقاسم الخبرات من أجل تعزيز قدرات ومهارات المنظمات غير الحكومية المحلية.

١٩- ويتطلب تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء غير الحكوميين في التصدي للمشاكل الإنسانية العالمية تعزيز وتطوير الآليات اللازمة لتقاسم معلومات الإنذار المبكر. وبينما تسلم توصيات عملية الشراكة في العمل بأهمية آليات الإنذار المبكر في التأهب لحالات الطوارئ، فإن هذه التوصيات تسلم أيضاً بأن تأثير مثل هذه النظم كثيراً ما يكون محدوداً نتيجة لعدم وجود آليات لتقاسم المعلومات فيما بين الوكالات. وستواصل المفوضية من جانبها تزويد المنظمات غير الحكومية بمعلومات فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى النظم القائمة واستخدامها وزيادة وتوسيع إمكانية استفادة المنظمات غير الحكومية من قواعد البيانات المتعلقة باللاجئين، ولا سيما تلك التي تتعلق بالأوضاع القطرية والممارسات القانونية.

٢٠- ويضطلع مركز التوثيق المتعلق باللاجئين التابع للمفوضية بمهمة التطوير المستمر لقواعد بياناتها والمحافظة عليها باعتبارها "مكتبة" إلكترونية يسهل استخدامها. وتسعى المبادرات الحالية إلى تطوير وتوسيع إتاحة استخدام هذه القواعد للمستخدمين الخارجيين ومواصلة التركيز المستمر على تطوير قواعد البيانات، واستيفاء المعلومات، ومراقبة النوعية. وسيواصل تشجيع استخدام وتطوير الشبكة الإلكترونية الدولية للمعلومات المتعلقة باللاجئين مع مشاركة مباشرة من قبل المنظمات غير الحكومية. وقد أُعطيت هذه الأنشطة زخماً متجدداً نتيجة لعملية الشراكة في العمل. ويجري بحث مختلف الإمكانيات لاستخدام الشبكة الإلكترونية الدولية، مثل إمكانية تحسين الاتصال البريدي الإلكتروني مع المنظمات غير الحكومية من خلال مختلف الشبكات الإلكترونية، وتطوير شبكات الاتصال الإلكتروني مع عدد متزايد من مراكز المعلومات المعنية باللاجئين وحقوق الإنسان على نطاق العالم، واستقبال بعض قواعد بيانات مركز التوثيق المتعلق باللاجئين من أجل إتاحة إمكانية الوصول المباشر إليها.

٢١- وقد بدأت المفوضية في اختبار إمكانيات الشبكة الإلكترونية الدولية المتعلقة باللاجئين باعتبارها وسيطاً حيوياً لتجميع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المراقبين المحليين الذين يستخدمون الشبكات الإلكترونية بالفعل. وبالإضافة إلى توفير المعلومات، ومن أجل تقاسم الأفكار وتجنب الازدواجية في العمل، أُجريت اتصالات مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ووكالات أخرى وأفراد معنيين بتطوير نظم الإنذار المبكر. ويجري، كما هو مقترح في خطة عمل أوصلو، استكشاف طرق تنظيم تدفق معلومات الإنذار المبكر من المراقبين المحليين إلى المفوضية. وقد اتخذت المفوضية مبادرات لتوفير المساعدة الإنمائية والدورات التدريبية في مجال التوثيق لصالح المنظمات غير الحكومية. ومن المخطط له أن يصبح التدريب على قواعد بيانات مركز التوثيق المتعلق باللاجئين سمة منتظمة من سمات الدورات التدريبية في مجال الحماية التي ستتيح بدورها التوصل إلى معرفة واسعة النطاق بقواعد البيانات واستخدامها باعتبارها أداة من أدوات الحماية. ويضطلع مركز التوثيق حالياً بهذه الأنشطة في حدود الموارد القائمة. وسيلزم توفير موارد إضافية تكفل استمرار هذه الأنشطة.

٢٢- وقد شكلت مسألة الحماية والمساعدة الفعالتين للاجئين من النساء والأطفال مسألة من المسائل التي هيمنت على المناقشات التي جرت في إطار عملية الشراكة في العمل. وتشدد خطة العمل على الحاجة إلى قيام موظفي المفوضية والمنظمات غير الحكومية بضمان دمج احتياجات المجموعات الضعيفة ولا سيما النساء والأطفال في جميع جوانب عملية تخطيط وتنفيذ برامج الحماية والمساعدة. ويتوقف تنفيذ هذا

الاقتراح على توفير التدريب المناسب للموظفين الميدانيين لتمكينهم من ضمان مراعاة الأنشطة المضطلع بها للفوارق بين الجنسين وتحديد احتياجات أضعف المجموعات من بين اللاجئين. وتركز الاستراتيجية التدريبية للمفوضية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في مجال التخطيط الموجه نحو الناس على تكييف الأنشطة التدريبية مع الاحتياجات المحلية. ومن خلال تشجيع توفر قدرة تدريبية محلية، ستكون الدورة التدريبية متاحة بشكل أيسر للمنظمات غير الحكومية المحلية وستستفيد من تكييف الأنشطة التدريبية مع التجربة المحلية.

٢٣- وقد أُعرب عن قلق بالغ خلال عملية الشراكة في العمل فيما يتعلق بتعاظم موجة كراهية الأجانب والعنصرية في البلدان المضيفة للاجئين والحاجة إلى زيادة الوعي العام بمحنة اللاجئين. ويشكل الإعلام العام أداة رئيسية في عكس هذه الاتجاهات. والمفوضية ملتزمة بأن تزيد إلى أقصى حد من استخدام وسائل الإعلام والمدارس وجمعيات الشباب والمنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي العام بقضية اللاجئين ودعمها ومكافحة ظواهر العنصرية وكراهية الأجانب. ويجري بصورة منتظمة تزويد المنظمات غير الحكومية بمواد مطبوعة ومواد مخصصة للبث الإذاعي. وسيلزم توفير موارد إضافية من أجل إتاحة المواد الإعلامية بصورة منتظمة للمنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ولا سيما من أجل إتاحة هذه المواد باللغات المناسبة.

٢٤- إن التحديات الهائلة والصعبة التي تواجه الهيئات الدولية المعنية بمشاكل الضحايا المقتلعين من أراضيهم بسبب الاضطهاد والعنف تتطلب بشكل ملح تعزيز الصلات بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في جميع قطاعات العمل الإنساني. وتعتمد المجموعة الواسعة من المقترحات الواردة في خطة عمل أوصلو على الاقتناع بأن الاستجابات الكافية للمشاكل الإنسانية في المستقبل تتوقف على تحسين التعاون والتنسيق مع الوكالات غير الحكومية. وهي عملية ذات اتجاهين تتطلب قدراً كبيراً من استثمار الموارد البشرية والمالية في كلا الاتجاهين. ويتطلب جدول الأعمال المحدد في خطة عمل أوصلو توسيع نطاق الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني فضلاً عن توفير دعم مالي إضافي وكذلك، في بعض الحالات، توفير الدعم المباشر من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية والإنمائية، والحكومات. وسيواصل إطلاع اللجنة التنفيذية على الإجراءات التي تتخذها المفوضية والمنظمات غير الحكومية، بعد إجراء عملية تقييم متعمقة لكل منطقة من المناطق التي تشملها توصيات عملية الشراكة في العمل.

- - - - -